كلية الحقوق
قسم القانون المدني

الحق فى الصوت ما بين الحق الشخصى والملكية الفكرية ووسائل الحماية القانونية لها

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث
عمر أحمد حسين العرايشي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د/ فيصل زكي عبد الواحد (مشرفا ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى سابقاً – كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

أ.د/ محمد محيي الدين ابراهيم سليم (عضواً)

أستاذ القانون المدني ـ وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة المنوفية

أ.د/ محمد السعيد رشدي (عضواً)

أستاذ القانون المدني – وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة بنها

١٤٣٩ هـ ـ ٢٠١٨ م

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: عمر أحمد حسين العرايشي

اسم الرسالة : الحق فى الصوت مابين الحق الشخصى

والملكية الفكرية ووسائل الحماية القانونية لها

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون المدني

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٨

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عمر أحمد حسين العرايشي

اسم الرسالة : الحق فى الصوت مابين الحق الشخصى والملكية الفكرية ووسائل الحماية القانونية لها

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د/ فيصل زكي عبد الواحد (مشرفا ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى سابقاً – كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

أ.د/ محمد محيي الدين ابراهيم سليم (عضواً)

أستاذ القانون المدني ـ وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة المنوفية

أ.د/ محمد السعيد رشدي (عضواً)

أستاذ القانون المدني – وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة بنها

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ / / **بتاريخ / /**

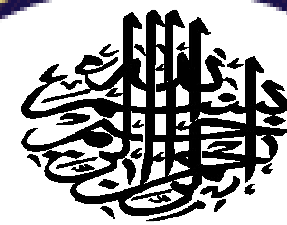

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الرعد، آية ١٤)

إهـــداء

أهدي هذه الرسالة

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عـــن مكنـــون ذاتها، من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى مـــا أنـــا فيه، وعندما تكسوني الهموم أسبح فـــي بحـــر حنانهـــا ليخفف من آلامي .... **أمي**.

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ..إلى مـــن حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

..إلى القلب الكبير.... **أبي**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله..إلى من آثرونـــي

على نفسهم..إلى من علموني علـــم الحيـــاة..إلـــى مـــن

أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة.. **إخواني**

شكر وتقدير

أبدأ أولاً بشكر الله تعالى، فهو سبحانه المستحق لكلّ الشكر، صاحب العطاء والكرم، والحمد والثناء على ما أسبغه علينا من نعمه العظيمة، وآلاءه الجسيمة، فأهل هو أن يحمدّ.

كما أتقدم بالشكر الوافر والثناء العاطر إلى والدتى المباركة، أطال الله بقاءها، ومتعها متاع الصالحين، فما فتأت من الدعاء أناء الليل وأطراف النهار بالتوفيق والسداد، فاللهم جازها خير الجزاء، وبارك فى عمرها وارزقنا برَّها.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى والدى الذي يحمل المكانة الكبرى فى قلبي، أسأل الله له الخير في الدنيا والآخرة، وأن يبارك فى عمره ويحسن عمله، وأن يجزني عنه خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان، وأصدق الدعوات، **لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/فيصل عبد الواحد- أستاذ القانون المدنى- بجامعة عين شمس،** الذى تكرّم بالإشراف على هذه الرسالة، فتلمست فيه حبّ العلم، ومساندة طلاب العلم، واحاطنى برعايته واهتمامه وعلمه، ومما زودنى به من توجيه وارشاد، مما كان له الأثر فى اظهار هذه الرسالة بالشكل المطلوب.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير، **إلى معلمى وقدوتى الأستاذ الدكتور/جعفر المغربى- أستاذ القانون المدنى –وعميد كلية الحقوق بجامعة مؤتة،** الذى مدّ لى يد العون طيلة سنوات الدراسة بمراحلها المتعددة فى البكالوريوس والماجستير والدكتوراة، وأسأل الله أن يجعل ذلك فى ميزان حسناته خير جزاء، على ما بذل من جهد وعناية وتوجيه واسداء للرأى القويم طيلة مراحل الدراسة.

وأتقدم بخالص الشكر والعرفان الجميل لأستاذنا القدير **الأستاذ الدكتور/ محمد محى الدين سليم –أستاذ القانون المدنى- بجامعة المنوفية،** الذى شرفت به كعضواً فى لجنة المناقشة والحكم على رسالتى المتواضعه، واقتطاع جزء من وقته لقراءتها واثراءها بملاحظاته المباركة، فجزاه الله عنّى خير جزاء.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا الجليل **الأستاذ الدكتور/محمد السعيد رشدى- أستاذ القانون المدنى- بجامعة بنها،** على كرمه لقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فجزاه الله عنّى كل خير.

وأخيراً وليس آخراً، فالشكر موصول والدعاء مبذول لكلٍ من كان له قدحٌ معلّى، وسهم راجح، من قريب أو صديق أو ناصح بكل ما يمت بهذه الرسالة من صلة، فهذا حقهم علينا، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

الباحث

المقدمة

انعكس التطور التكنولوجى على الحياة الخاصة بالأشخاص، فـازداد استخدام التقنيات الحديثة في العديد من مجالات الحياة، ومن بينهـا تسـجيل الأصوات والصور سواء بشكل مستقل أو بعد دمجها معاً من خـلال تقنيـة الفيديو، وأصبح نوع من النشاطات اليومية التى يحـاول أن يتعامـل معهـا الأفراد يومياً، ووصل الأمر إلى امتهان البعض لتسويق المنتجات من خلالها، وأصبح من المعتاد أن يقوم الأشخاص بتسجيل أصواتهم – وقد تكون إلـى جانب صورهم– ويتم تداولها عبر شبكات التواصل الإجتماعية التى يحترفها الكثيرون عبر شبكات العلومات العالمية، مما جعل صوت الإنسان معرضـاً للمساس به والتلاعب به والإعتداء عليه، وذلـك بسـبب سـرعة انتشـار المعلومات وتداولها عبر الإنترنت.

ولا يخفى أن صوت الإنسان أصبح فى ظلّ فكرة المجتمع الحديث له قيمة مالية؛ ذلك أن الكثيرين من المغنين أو المنشدين أو قرآء القرآن الكريم يعتمدون على أصواتهم فى نقل المصنفات إلى الجمهور، وهو محـل اتبـاع الجمهور الذى يتميز به الشخص عن غيره، بالإضافة إلى مـا تتمتـع بـه الصوت من بصمة تميزه عن غيره من البصمات الحيوية للإنسان، والتـى أصبحت محل إهتمام من قبل مؤسسات المصرفية والأجهزة الأمنية، عـلاوةً على اعتماد أنظمة الحماية للمنازل أو المؤسسات على صوت المستخدم.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، أنما يمكن الإعتداء على الصوت من خلال تشويه سمعة صاحبه وتشويه منظره أمام الرأى العام ، خاصـةً فـى الأوضاع السياسية التى تتأثر كثيراً بآراء الجمهور.

والنظر إلى الصوت لا يقتصر فقط على حمايته بإعتباره جزءً مـن الحياة الخاصة للشخص، بل يمكن الحديث أيضاً عن فنانى الأداء ومـا قـد يتعرضوا له من اعتداءات على أصواتهم، وهو مايطلق عليه الحـق علـى

الصوت، وهنا يثار التساؤل حول مفهوم الحق فى الصوت؟ وماهو النظـــام القانوني للصوت والحقوق الواردة عليها؟ ووسائل الحماية القانونية لها؟.

❖ **موضوع البحث:**

من نتائج التفاعل بين علم التكنولوجيا وعلم القانون أن ظهر ما يسمى بـــ(الحق فى الصوت)، والذى تثار معه بعض التحديات للقواعد القانونية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد مفهوم الحق على الصوت، والخصائص التى يتمتـــع بها، وما يلازمه من قيود ترد على هذا الحق، فضلاً عن ما يتميز بـــه عـــن الحقوق المرتبطة به، وغير ذلك من المسائل التى قد تختلف علاجها عمّا هو مقرر فى نصوص القواعد العامة.

ولعلّ جميع هذه المسائل تعدّ مقدمة هامة وضرورية لبحث التكييـــف القانوني للحق فى الصوت؛ فليس من المستساغ أن تنطلق الدراسة إلى تناول هذه المسألة دون التعرض لهذه الموضوعات بشيء من التفصيل، ليمّكن من الوصول إلى تحديد التكييف القانوني للحق فى الصوت.

وبتسليط الضوء على الحق فى الصوت يتكشف لنا أوجه العلاقة مـــا بينه وبين الحقوق الملازمة للشخصية، وكذلك حقوق الملكية الفكرية ومنهـــا حق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك من خلال تقدير هذه النظرية بعـــد أن يتم تناول النظرية وعلاقتها مع الحق فى الصوت.

وقد كان الأمر يستلزم تناول مظاهر الحماية القانونيـــة للحـــق فـــى الصوت، فقد تعرضت الدراسة لتناول أساس المسؤولية المدنية عن الإعتداء على الحق فى الصوت، من خلال تناول أركان المسؤولية، وتنـــاول النظـــام القانونى للمسؤولية عن الإعتداء على الصوت سواء على مستوى التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية، فضلاً عن وسائل الحماية القانونية عـــن ذلـــك الإعتداء من خلال وقف الإعتداء عن طريق القضاء المستعجل، وصولاً إلى

كيفية التعويض –فى حال عدم جبر الضرر بالوسيلة الأولى– عما يتكبده صاحب الصوت من أضرار نتيجة ذلك الإعتداء.

كل هذه النقاط المتشعبة تفرض نفسها بقوة على فقهاء القانون للبحث عن حلّ وحسم قانوني بعض استعراض التشريعات المتوائمة معها، وبواكير الأحكام القضائية الصادرة فى هذا الشأن –وإن كانت نادرة– وتحليل النتائج على نحو يتماشى مع التطور التكنولوجى والتقنى.

❖ **أهمية البحث:**

تبدو أهمية البحث من خلال ما أوجده التطور العلمى والتكنولوجى من أثر فى جميع مجالات الحياة وبالذات الحياة الخاصة للشخص، فعلى الصعيد الإجتماعى تغير نمط المعيشة فى الوقت الحالى عما كان عليه فى السابق، مما أدى إلى سهولة معرفة الأسرار الخاصة، خاصةً فى ظل ظهور مواقع التواصل الإجتماعى والتى يتنافس فيها المستخدمون على نشر الفضائح سعياً للربح والكسب المادى السريع، ولو على حساب سمعة و حقوق الآخرين وخصوصيتهم.

وعلى الصعيد السياسى أصبح الصراع على السلطة يلعب دوراً جوهرياً فى الإعتداءات على الحياة الخاصة بشتى الوسائل، وكذلك على الصعيد العملى والتكنولوجى، فالأجهزة المتطورة سواء الهواتف النقالة أو أجهزة الحاسوب، سهلت عملية تسجيل الأصوات وتشويهها وتحريفها ونقلها إلى الناس بكل سهولة ويسر وفى أسرع وقت ممكن.

واستخدامات الإنترنت تضمنت مخاطر عديدة على الحياة الخاصة للأفراد خصوصاً فى ضوء التقنيات المعقدة والمتطورة المستخدمة حالياً، وفى ظلّ عدم وجود تشريعات كافية، توفر الحماية اللازمة لحق الإنسان فى حياة خاصة وهادئة وآمنة، فقد تعددت طرق وأساليب الإعتداء على الحياة الخاصة عبر تلك الوسائل، وكان أبرزها الإعتداء على الحق فى الصوت.

فمن خلال سهولة أنتقال المعلومات عبر الإنترنت ووصـــولها إلـــى أكبر عدد ممكن من المستخدمين، مما أدى إلى إستغلال من قبل من يســـعون إلى الكسب غير المشروع لتحقيق أرباح طائلة بإستغلال صوت الأشـــخاص سواء بتسجيلها أو تقليدها أو وضعها على صور مما يشوه سمعة صاحبها.

لذلك فقد تعددت صور الإعتداء على الحياة الخاصـــة والحـــق فـــى الصوت، وتنوعت الأساليب التكنولوجية المستخدمة فى ذلك، من الهواتـــف النقالة إلى المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الإجتماعى، مما يشكل خطراً حقيقياً على حق الإنسان فى حماية خصوصيته[1]، بالإضافة إلى مـــا تمثلـــه شبكة الإنترنت من أنتهاكات لحقوق الملكية الفكرية لصاحب الصوت ســـواء كمغنى أو منشد أو مقرىء قران أو شخصية سياسية، مما أثار الجدل الواسع حول مفهوم الحق فى الصوت ونطاقه، والحاجة إلى وجود تشريعات تضمن مستوى ملائماً من الحماية القانونية الواردة على الصوت.

❖ **مشكلة البحث:**

تظهر مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية: هـــل يتمتـــع الإنسان بحقه فى صوته؟ وعلى أى مدى يمكننا الحديث عن هذا الحق؟ ومـــا الطبيعة القانونية للحق فى الصوت؟ وهل يعتبر حق شخصى؟ أم حـــق مـــن حقوق الملكية الفكرية؟ وهل تنطبق الحماية القانونية على الشخص العـــادى البسيط والشخصيات المشهورة كالفنانين والسياسين ورجال الدولة؟ وهل تـــم معالجة الحق فى صوت الإنسان، وعدم الإعتداء عليها بمنحه الحماية الكافية؟ أم أن القوانين جاءت قاصرة عن توفير الحماية الكافية؟ وهل عولجت مسألة

(1)Ellen Alderman and Carolyn Kennedy, The Right to Privacy, New York;Knof,1995. David H.Flaherty, protection privacy in surveillance societies (Chapel Hill; university of North Carolinapress, 1989. Richard F.Hixson. Privacy in apuplic society (New York; Oxford university press,1987.

تشويه أو تقليد صوت الإنسان دون رضائه؟ وهل هناك حاجة إلى إصدار تشريعات خاصة لحماية الحق فى الصوت من الإعتداءات الواقعة عبر وسائل الحديثة وشبكة الإنترنت؟ وهل يمكن اللجوء إلى قواعد حماية الملكية الفكرية بإعتبار الصوت عملاً أدبياً أو مصنفاً يستحق الحماية القانونية؟

إن تلك التساؤلات وغيرها مما يمكن إثارته أثناء البحث في هذا الموضوع ليس لها إجابات واضحه موجودة سلفاً في نصوص القانون أو آراء الفقه أو حتى في الأحكام القضائية، لذلك يدعونا إلى تحليل النصوص القانونية والتعرف على مراميها للوصول إلى إجابات على تلك الأسئلة .

❖ **دوافع البحث:**

الذى دفعنا إلى البحث فى الطبيعة القانونية للحق فى الصوت ووسائل الحماية القانونية له، لمحاولة تغطية النقص فى النصوص القانونية الوضعية وتطويرها، لما للإنسان من قدسية فى احترام خصوصيته وبالذات حقه فى صوته، وذلك من خلال المحاولة لإيجاد الوسائل اللازمة لحماية الشخص من الإعتداء على صوته، والإستفادة من القوانين الغربية وخاصةً القانون الفرنسى بما يتلائم مع واقعنا العربى.

❖ **صعوبات البحث:**

ثمة صعوبات واجهت الباحث فى سبيل إعداد هذا البحث، منها:

- يعدّ موضوع الدراسة من الموضوعات الحديثة، الذى اختلف الفقه القانونى بصدد طريقة معالجته له، وعدم توصلهم إلى نتائج ملموسة بصدد هذه المعالجة.
- إن موضوع الدراسة قد أوجب التطرق إلى فروع عدة من أفرع القانون، ليس فحسب القانون المدنى –لأن ذلك مفترضاً–، ولكن أيضاً قانون حقوق الملكية الفكرية، وقانون أصول المحاكمات المدنية، وغير ذلك من التشريعات على النطاق الأردنى والمصرى

والفرنسى، إضافة إلى بعض الإتفاقيات والمعاهـدات الدوليـة ذات العلاقة.

- كما ترجع صعوبة البحث إلى ندرة المراجع القانونية المتخصصة فى هذا الموضوع باللغة العربية، وفى بعض الأحيان الأجنبية، وعـدم وجود نصوص قانونية تنظم صراحةً الحق فى الصـوت، ويحـدد المسؤولية القانونية الناشئة عنه.
- عدم توافر الأحكام القضائية الكافية، التى يمكن الإستئناس بها فـى معالجة الموضوع، خاصةً باللغة العربية، بل عدم العثور على أيـة أحكام على الإطلاق بصدد جزيئات معينة تتعلق بحماية الحـق فـى الصوت أو طبيعته القانونية.
- الطبيعة التقنية والعلمية للصوت والخصائص التي يتمتع بهـا، ممـا تتطلب ضرورة الإلمام بها وكيفية تميز كل أنسان ببصمة خاصة به، وهى معلومات فنية تخرج عن إختصاص الباحث.

❖ **منهجية البحث:**

يُستخدم فى هذه الدراسة العديد من مناهج البحـث، والتـى تكـون متداخلة ومتآزرة معاً للإجابة على التساؤلات التي ذكرناها سابقاً، وهى:

أولاً: المنهج المقارن

تم معالجة موضوع الدراسة فى إطار عرض لأحكـام العديـد مـن القواعد القانونية المتعلقة به، والمتبعة فى قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصرى، وكذلك قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجـاورة الأردنـى، مقارنةً بذلك بقانون الملكية الفكرية الفرنسى، وما يحتويه من قواعد تحمـي الحق فى الصوت، وما سبقه من قواعد عامة فى القانون المدنى الفرنسـى، وكذلك القانون المدنى الأردنى والمصرى، ويضاف إلى ذلك إتفاقيـة بـرن

لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتى، وبعض الإتفاقيات الدولية الأخرى.

ثانياً: المنهج الوصفى

حيث يتناول الدراسة عرض الجوانب الخاصة بماهية الحق فى الصوت، ونطاقها القانونى، والأحكام القانونية المتعلقة بوسائل حمايتها.

ثالثاً: المنهج الإستنباطى

ونعرض من خلاله لبعض النصوص القانونية المختلفة المتعلقة بموضوع وسائل الحماية القانونية للحق فى الصورة، ومدى ملائمتها لمشكلات الإعتداء على الحق فى الصوت، وذلك من خلال تحليل تلك النصوص القانونية واستخلاص النتائج منها، مع بيان رأى الباحث ببعض النقاط.

❖ **نطاق البحث:**

لما كان الحق فى الصوت يُعدّ ظاهرة حديثة التناول من الناحية القانونية، لذا فإنه يُعتبر من الموضوعات التى ما زال يكتنفها الكثير من الغموض والإبهام، سواء فيما يتعلق بمفهوم الحق فى الصوت أو المسؤولية الناشئة عن الإعتداء عليها، لذا سوف نتناول لدراسة **ماهية الحق فى الصوت** بشىء من التفصيل؛ حيث يعدّ من ضروريات هذا البحث، لإرساء دعائم يمكن الإعتماد عليها فيما بعد، ثم نتناول **الطبيعة القانونية للحق فى الصوت** لكى يتم تحديد الوسيلة التى يمكن اللجوء إليها فى حماية هذا الحق من أى إعتداء، وكذلك نتناول بالتفصيل الوسائل التى يمكن من خلالها حماية هذا الحق، على أن تتناول الدراسة بالشرح قبل ذلك **الحماية المدنية للحق فى الصوت.**

❖ **خطة البحث:**

تناولت هذه الدراسة موضوع "الحق فى الصوت مابين الحق الشخصى والملكية الفكرية ووسائل الحماية القانونية لها" من خلال الخطة البحثية التالية:

المبحث التمهيدي: مفهوم الصوت

وقد تناولناه من خلال مطلبين، بحثنا فى المطلب الأول عن المقصود بالصوت، وأما الثانى بحثنا عن خصائص الصوت وتطبيقاته العملية.

الباب الأول: الطبيعة القانونية للحق فى الصوت

وقد تناولناه من خلال فصلين، بحثنا فيهما بدايةً تعريف الحق فى الصوت، مروراً بالقيود الواردة على الحق فى الصوت، وصولاً إلى التكييف القانونى للحق فى الصوت ما إذا كان من الحقوق الملازمة للشخصية أم من حقوق الملكية الفكرية، من خلال التقسيم التالى:

الفصل الأول:ماهية الحق فى الصوت

الفصل الثانى:التكييف القانونى للحق فى الصوت

الباب الثانى: مظاهر الحماية القانونية للحق فى الصوت

والذى عرضنا فيه لأحكام المسؤولية القانونية عن الإعتداء على الحق فى الصوت، من خلال تناول أساس المسؤولية القانونية، ثم التعرف على مواقف الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية من الإعتداء على هذا الحق، وقد عرضنا وسائل الحماية القانونية والتى تشمل وقف الإعتداء والتعويض، وذلك من خلال التقسيم التالى:

الفصل الأول: أحكام المسؤولية المدنية عن الإعتداء على الحق فى الصوت.

الفصل الثانى: وسائل الحماية المدنية للحق فى الصوت

وقد توصل الباحث فى نهاية البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات تم عرضها فى الخاتمة.

المبحث التمهيدي

مفهوم الصوت